

مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين يجيب عن الاستفسارات المتعلقة بمسابقة وزارة الخارجية السفير مصطفى: سر الثقة بالدبلوماسية السورية هو التصاقها بالقضايا الوطنية

شرط العمر مرتبط بالسياسة العامة للدولة والتوجه العام في رئاسة الحكومة ووزارة التنمية الإدارية



السفير مصطفى في اجتماع مع مسؤولي الوزارة

اعتبر مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين السفير مصطفى عماد مصطفى أن الهدف من المسابقة التي أعلنت عنها الوزارة مؤخراً هو تعيين عدد من الدبلوماسيين، مبيّناً أن هذه المسابقة ستكون ثلاث مرات خلال الفترة القادمة، كاشفاً أن الوزارة فضلت أن تجعل العدد صغيراً لتوسيع الفرص بالنسبة للمتقدمين ويكون المعيار الوحيد لهذه المسابقة أعلى مستويات الكفاءة والوعي الوطني والسياسي ومنهجها النزاهة المطلقة والإبتعاد عن أشكال التحيز. وبين السفير مصطفى أن السلك الدبلوماسي السوري أصبح لديه فهم واضح لطبيعة المعارف التي يحتاجها الدبلوماسي السوري، وبالنسبة للعدد يجب أن يتناسب مع البيئات الموجودة والشواغل المتاحة، حيث أقرت الوزارة إجراء مسابقات أخرى خلال السنوات الثلاث القادمة.

السفير مصطفى لفت إلى أنه بالنسبة لشروط المعيار فإن الموضوع مرتبط بالسياسة العامة للدولة والتوجه العام في رئاسة الحكومة ووزارة التنمية الإدارية، مبيّناً أن السلك الدبلوماسي السوري أصبح لديه فهم واضح لطبيعة المعارف التي يحتاجها الدبلوماسي السوري بإضافة إلى المهارات والأدوات وحرقة العمل وهناك التزام حقيقي صادق وتابع من القلب بالقضايا الوطنية.

السفير مصطفى لفت إلى أن مسابقة وزارة الخارجية والمغتربين لن تدار حصراً من قبلها، حيث يتشارك في المسابقة أطراف متعددة، وأن المشاركين في التقييم والاختبار ليسوا حصراً موظفين في وزارة الخارجية أو المعهد الدبلوماسي، فيضهم أسماء كثيرة على مستوى البلد وهم من مكاتب عالية.

وقال: «اعتبر أن سر الثقة بالدبلوماسية السورية هو التصاقها بالقضايا الوطنية السورية، والدبلوماسي السوري يدافع عن هذه القضايا لأن هذا هو فكره وعقليته وتربيته وأسرته ووطنه وانتمائه السوري». وخلال لقاء صحفي أجراه أمس جري تخصصه مسابقة وزارة الخارجية والمغتربين لعام ٢٠٢٢ والتي جرى الإعلان عنها مؤخراً، بين مدير المعهد الدبلوماسي أن الهدف من هذه المسابقة خلال الفترة الأولى بتعيين عدد من الدبلوماسيين بالوزارة، مبيّناً أن هذه المسابقة ستكون على الأقل ثلاث مرات خلال فترة زمنية قصيرة، وهذه الفترة ستكون ممتدة خلال ثلاثاً أو أربع سنوات القادمة.

وورد على سؤال «الوطن» حول اعتراض الكثيرين على مسألة تحديد العمر حيث اعتبر أنه إجحاف بحق الكثيرين ويجرحهم من فرصهم بالتقدم للمسابقة، قال السفير مصطفى: «إن قضية تحديد عمر المتقدمين هي قضية تتعلق بالسياسة العامة للدولة كما أقرها مجلس الوزراء ووزارة التنمية الإدارية، وبالتالي التزمنا بالخطوط العامة والتوجهات العامة للدولة السورية بموضوع العمر، ولا يوجد شيء خاص كان لوزارة الخارجية رأي به».

وبخصوص موضوع اشتراط اللغة فالمسابقة بين السفير مصطفى أنه ويشكل عام فإن الوزارة تأخذ خريجين جامعيين من سورية، والجمهورية العربية السورية هي الدولة الوحيدة على الساحة العربية التي تدرس اللغة العربية حتى في الجامعة، وبالتالي «نحن نعتقد وتوقع الحد الأدنى لخريج الجامعات السورية أنه محقق وهو إجادة اللغة العربية كتابة وقراءة، وبمجرد إتقانها، ولكن هذا لا يعني أن هناك مراحل في المسابقة، وطرقاً لتفسيح قدره أو ضعف المتقدم، وأحد الامتحانات هو مهارات التواصل، وبالتالي وجود شخص لا يجيد التعبير عن نفسه باللغة العربية فإنه

• المعيار الوحيد سيكون أعلى مستويات الكفاءة والوعي الوطني والسياسي ومنهجها النزاهة المطلقة

• مسابقة الوزارة ستكرر ٣ مرات خلال الفترات القادمة

• دور لوزارة التنمية الإدارية باختبارات المهارة الذاتية وتحليل الشخصية

الكفاءة والجودة في الانتقاء، ومستوى أعلى من النزاهة والشفافية والإبتعاد عن كل ما يمكن أن يسم هذه المسابقة بأي شائبة». مدير المعهد الدبلوماسي الذي أكد أن وزارة الخارجية والمغتربين عقادة العزم على الالتزام بالجهد الزماني للمسابقة، بين أن السلك الدبلوماسي السوري خلال تاريخ الوزارة أصبح لديه فهم واضح ونمط مألوف بطبيعة المعارف والخبرات والمهارات التي يحتاج إليها الدبلوماسي السوري، وطبعاً هناك استثناءات، لكن هذا هو التوجه العام ولكي يتم ترك فحة أمل لمن هو خارج هذه الاختصاصات، جرى قبول حاملي الماجستير والدكتوراه من ضمن الاختصاصات المطلوبة حتى لو كانت الإجازة الجامعية مغايرة، وقال: «نعتمد أن هذه الخطوة تتسجم مع طبيعة عمل الوزارة ومن يرغب بأن يتقدم إلى المسابقة، ونرى أن هناك مرونة معقولة جداً في هذا الجانب».

الترام صادق

وأضاف: «الدبلوماسي السوري بالذات إضافة إلى المهارات والأدوات وحرقة العمل هناك التزام حقيقي صادق لديه وتابع من القلب بالقضايا الوطنية السورية، فهو يدافع بحماسة وحرارة، واعتبر أن سر الثقة بالدبلوماسية السورية هو التصاقها بالقضايا الوطنية السورية، فالدبلوماسي السوري يدافع عن هذه القضايا لأن هذا هو فكره وعقليته وتربيته في أسرته ووطنه وانتنامه السوري».

السفير مصطفى لفت إلى أن وزارة الخارجية والمغتربين حاولت ألا تدار هذه المسابقة حصراً من قبلها، حيث تتشارك مع البعثات الموجودة، والشواغل المتاحة، وبالتالي رأت الوزارة أن يطلب الآن هذا العدد من المتقدمين وأخيراً تجري عدة مسابقات خلال فترات زمنية متقاربة». ولفت إلى أن الامتحان لسبر القدرات الكامنة للمتقدمين، مبيّناً أنه عادة فإن الدبلوماسيين يخضعون لسورات وهذا يشمل حتى الدبلوماسيين بمنزلة سفير أو وزير، مبيّناً أنه بعد النجاح بالمسابقة ومن يتم تعيينه كملحق مترجم يقضي وقتاً طويلاً في المعهد ويمتد من ستة أشهر إلى سنة، ويخضعون لعدد كبير من السورات، كما يتم توزيعهم في الإدارات المختلفة وبعد ذلك يرسلون إلى أول بعثة لهم بصفة ملحق وهو أدنى موقع في الهرم الوظيفي الدبلوماسي، ويتم تقييمهم حتى وصولهم إلى درجة سفير وعمليات تقييم مستمرة.

وفيما يخص الشروط الخاص برفض إشعارات التخرج قال السفير مصطفى: «هناك مسطرة يتم استخدامها في القياس بأنه يجب أن تكون هناك وثيقة رسمية صادرة عن مؤسسة معترف فيها تؤكد أن المتقدم متخرج، ونحن استقرنا من وزارة التنمية الإدارية حول هذه النقطة وأفادتنا بهذا الجواب». بين جهة لفت أمين سر لجنة الإشراف العليا للمسابقة جهاد الجوجو إلى أن وزارة التنمية الإدارية سيكون لها دور في كل مراحل المسابقة، وستشرق على اختبارات المهارة الذاتية في المرحلة الأولى، كذلك لها دور في مرحلة لاحقة باختبارات تحليل الشخصية فهي مختصة بها لها من اختصاصات تتعلق بموظفين وإدارة فهذا دور الوزارة. وبين الجوجو أنه بكل الامتحانات هناك مواعيد يردت بالقرار الملحق عنها في المسابقة، والمرحلة الثانية في الاختبارات وهي مرحلة اختبار المهارات الذاتية والاختبارات الحاسوب واللغة مستبد من الأول من نيسان المقبل وتنتهي به منه، وينص قرار الإعلان عن المسابقة أيضاً بأنه يجب أن تصدر النتائج خلال ١٠ أيام من تاريخ انتهاء الامتحان، مؤكداً أن كل من ساهم في العملية ومضبوطة في القرار وسيت عمل بالبرنامج بجدافير لأنه القرار هو المرجعية.

قرارات وزير الاقتصاد مهمة لدعم المنتجين والصناعة الوطنية وزير الزراعة لـ«الوطن»: قطاع الدواجن لم ينهر ولا يوجد عزوف من المربين

تأمين كامل احتياج محصول القمح من الأسمدة والمحروقات والبذار المحسنة لهذا العام وزراعة نحو ١,٣ مليون هكتار قمح



حمص - نبال إبراهيم

ويعمل ٢٥ بالمئة من احتياج الطير من الأعلاف، إلا أنه ونتيجة لنسج الأعلاف توقف هذا الدعم لفترة حتى يتم تأمين رصيد إضافي بحيث تتمكن المؤسسة من الاستمرار بهذا الدعم. وكشف قفنا أن قرارات وزير الاقتصاد التي أعلنتها أسس مهمة جداً لدعم المنتجين والصناعة الوطنية، مشيراً إلى أن القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال الوباء الماضي سكون لها الأثر الإيجابي الكبير على تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة وتخفيض الأسعار في الأسواق للسلع المعروضة للاستهلاك المباشر. وعن محصول القمح قال الوزير: تم هذا العام العمل على تأمين كل مستلزمات الإنتاج لمحصول القمح، بحيث تم تأمين كمية ٩٢ ألف طن من البذار المحسنة عالية الإنتاج بمواصفات ممتازة وكامل احتياج المحصول من الأسمدة والمحروقات في فترة زراعته رغم كل الظروف التي عانت منها سورية من شح شديد جداً في توفير المازوت والمحروقات اللازمة للزراعة، لافتاً إلى أنه تمت زراعة نحو ١,٣ مليون هكتار قمح حتى تاريخه، معتبراً أن هذه المساحة جيدة جداً وأن الأمطار تبشر خيراً.

وأكد قفنا رداً على أسئلة «الوطن» أن قطاع الدواجن لم ينهر وكان قد حصل ذلك لما وجد إنتاج في السوق المحلية، وأن العمل مازال مستمراً وأن مربي الدواجن يعملون بطاقات إنتاجية مقبولة ضمن الظروف الراهنة، منوهاً إلى أنه رغم الظروف الأخيرة التي شهدت خلال القطاع الخاص وفق أسس محددة بما سيسهم باستمرار دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن بين القطاعين الحكومي والخاص بالعمل معاً للاستمرار بخدمة الدواجن.

وأشار المدير العام للمؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي بيغ العلي عن إدخال أكثر من ٢١٥ ألف دونم من الأراضي إلى الاستمرار الزراعي البروي، واستخدام محطتي الضخ المشتركة في حلب التي تصل طاقتها إلى ٣٣٢٢ في الثانية ومحطة الضخ إلى القطع السابع في دير الزور وذلك خلال العام الماضي.

عام ٢٠٢٢.. عام استصلاح الأراضي

العلي لـ«الوطن»: إدخال ٢١٥ ألف دونم في سهول حلب الجنوبية ومشروع مسكنة شرق والقطاع السابع في دير الزور



محمود الصالح

تم التعاقد على إعادة تأهيل مساحة ٢٥ ألف دونم من المساحة المتبقية من سهول حلب الجنوبية ومدت العقد ٩ أشهر بقيمة ٦ مليارات ليرة سورية. وفي ريف حلب الشرقي وريف الرقة الغربية تمت إعادة تأهيل المحطة المشتركة وهي من كبرى محطات الضخ المتطورة، حيث تمت إعادة تأهيل ثلاثة محركات رئيسية ومحرك مساعد في المحطة من اللوحات الكهربائية التشغيلية لها وهذا ما ساعد بإدخال كامل مساحة المشروع ١٧٠ ألف دونم في منشأة الأسد ووضع بالاستثمار خلال الموسم الماضي، وتم العمل على تعزيز المصارف المشقوقة في كامل

مشروعات الري المستثمرة تزيد مساحتها على مليون دونم في المناطق الآمنة

مشروع مسكنة شرق ١٨٠ ألف دونم، وتمت الآن دراسة المرحلة الثانية للجزء B/C و/و وأتاهل خط ٢٠ ل. ف المنفذ لآبار الصرف الشاؤفي في القطع الثالث، وتشغيل آبار الصرف بالقطاع الخامس بعد أن تم إصلاحها. وشار المدير العام في حديث لـ«الوطن» إلى أن مشاريع الري تلقي متابعة من أعلى المستويات في الدولة، ولفت إلى أنه تمت في محافظة حلب إعادة تأهيل المحطة محطة ضخ تل حاصل بطاقة ٣٤٤ في الثانية والتي تأخذ المياه من قناة الجر الرئيسية وتم إنجاز المحطة بالتعاون مع المنظمات الدولية وتم إطلاق المياه منها خلال زيارة الرئيس بشار الأسد حيث تأتي أهمية إعادة تأهيل هذه المحطة كونها تؤمن تغذية المياه للمدينة الصناعية في حلب في الشيخ نجار، وما لها من أثر بيئي وجمالي في ضخ المياه ضمن مجرى نهر قويق بعد أن قامت المؤسسة بإعادة تأهيل منظومة السقوط الشاؤفي حيث تؤمن مرور المياه بانتاج سهول حلب الجنوبية وتأمين مياه الري لأكثر من ٧٠ ألف دونم في تلك المنطقة للمحاصيل الصيفية. وذكر أنه تم في العام الماضي وضع مشروع ٣٠ ألف دونم من سهول حلب الجنوبية في الاستثمار بعد أن تم إطلاق المياه بالمشروع بحضور رئيس مجلس الوزراء دون ظهور مشكلات تشغيلية وهو قيد الاستثمار حالياً، كما

شركة في حلب في الشيخ نجار، وما لها من أثر بيئي وجمالي في ضخ المياه ضمن مجرى نهر قويق بعد أن قامت المؤسسة بإعادة تأهيل منظومة السقوط الشاؤفي حيث تؤمن مرور المياه بانتاج سهول حلب الجنوبية وتأمين مياه الري لأكثر من ٧٠ ألف دونم في تلك المنطقة للمحاصيل الصيفية. وذكر أنه تم في العام الماضي وضع مشروع ٣٠ ألف دونم من سهول حلب الجنوبية في الاستثمار بعد أن تم إطلاق المياه بالمشروع بحضور رئيس مجلس الوزراء دون ظهور مشكلات تشغيلية وهو قيد الاستثمار حالياً، كما